للدعم الخارجي ، هي زيادة صادراتها . وبسبب الامكانيات المحدودة لزيادة صادراتها الزراعية ، ركزت على تطوير صناعتها . وبالنظر الى امتلاكها موارد طبيعية قليلة ، اتجهت الى الامعان في تكثيف استغلال اسرائيل لتفوقها النسبي خاصة في ميدان الصناعات ذات القاعدة العلمية وتلك التي تتطلب مستوى عاليا في مهارة الاختصاص والدراية »(٩). ووضع نظام حوافز لصناعات مثل الصناعات الكيمائية والكهربائية وصناعة الطائرات يقصد زيادة صادراتها . ويدخل في عداد الحوافز معونات مالية ضخمة من قبل الحكومة الاسرائيلية . وبالرغم من المقالات البراقة في الصحافة الاسرائيلية والغربية لمنجزات معهد التخنيون وصناعات الطائرات الاسرائيلية ، وشركة سور فان للطاقة الاشعاعية ومؤسسات مماثلة ، فان تكنولوجيا اسرائيل المتقدمة وصناعاتها المتوجهة للتصدير ، ما عدا استثناء واحدا ، لم تستطع ان تحقق مساهمة كبيرة في دخل اسرائيل من المدفوعات الخارجية . فصناعات الطائرات الاسرائيلية تقدم نموذجا عن مثل هذه الصناعات . فبعد انفاق مبلغ ٦٥ مليون ليرة اسرائيلية لتطوير الـ عرفا Arava ، وهي طائرة تجارية معدة للتصدير ، لم تستطع صناعات الطائرات الاسرائيلية ان تحرز طلبا واحدا من الخارج لهذه الطائرة وطلبت لجنة الكنيست المالية من هذه الشركة التوقف عن انتاجها(١٠). ويبدو من الطبيعي ان تلاقي اسرائيل صعوبة في منافسة غيرها في السوق العالمية في ميدان المنتجات المعقدة عندما تكون دولة كالولايات المتحدة التي تملك اضعاف ما لاسرائيل من طاقات بشرية وثروات طبيعية وتخصص بلايين الدولارات للابحاث العلمية ، تواجه صعوبات في منافسة دول متقدمة تكنولوجيا .

اما النجاح الوحيد في صناعات اسرائيل التصديرية فقد تمثل في صناعة صقل الالماس التي نمت من حجم متواضع قبل الحرب العالمية الثانية لتحتل المركز الاول في قائمة صادرات اسرائيل . الا ان مساهمة صناعة صقل الالماس في الدخل القومي الاسرائيلي ليست بقدر قيمة تصدير الالماس . فالقيمة المضافة بفضل الصقل في اسرائيل هي فقط ١٦ ٪ من قيمة التصدير . فقد تم في عام ١٩٧٠ تصدير الماس بمبلغ ٢٠٢ مليون دولار ، لكن القيمة المضافة بسبب الصقل في اسرائيل كانت ٣٩ مليون دولار فقط(١١). ولما كان متوسط القيمة المضافة في صناعات اسرائيل التصديرية الاخرى يبلغ ٥٦ ٪ فقد الح الاقتصاديون مرارا ، لكن دون جدوى ، على ضرورة التنويع في الصناعة الاسرائيلية . فصناعات اسرائيل التصديرية ما زالت تحتفظ بطبيعة « الغلة الواحدة » اذ يشكل الالماس ما يزيد على ٥٠ ٪ من مجموع صادراتها الصناعية(١٢). فالنسبة العالية المستمرة للالماس من مجموع الصادرات دليل فشل الصناعات التصديرية الاخرى اكثر منه اشارة الى نجاح صناعة صقل الالماس . اذا بقيت اسرائيل عاجزة عن تخفيض فائض وارداتها عن طريق زيادة صادراتها فان البديل الوحيد هو تخفيض وارداتها ويمكن تحقيق هذا بدون نسف مستوى معيشة الاسرائيليين اذا أمكن تخفيض استيراد المعدات الحربية . ولكن طالما ان اسرائيل عاجزة عن انتاج الاسلحة المعقدة التي تحتاجها فان تخفيض الواردات العسكرية لا يمكن الا ان يتبع تخفيضا في مجمل المصروفات الدفاعية . الا انه لا يحتمل حدوث تغيير في ميزانية الدفاع حتى في ظروف وقف اطلاق النار الراهنة اذ حذر الاسرائيليون زعماءهم من ذلك مرارا . وهناك تقدير يتميز بالتفاؤل اذ تتوقع خطة التنمية للفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، الصادرة عن سلطة التخطيط الاقتصادي ، حدا ادنى من الهبوط السنوي بنسبة ١٠ بالمئة في نفقات الدفاع في فترة خمس السنوات القادمة . وهكذا فان تخفيض اسرائيل لوارداتها يتضمن تخفيض أو على الاقل «تسوية» مستوى معيشة الاسرائيليين لان الواردات الوحيدة التي يمكن تخفيضها هي الاستثمار والبضائع الاستهلاكية . الا ان هذه طريقة مؤلمة كما تبين من المحاولة التي جرت في